إطار مهنى مقترح لتوكيد مراقب الحسابات على الإفصاح عن إستدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم لأغراض ترشيد قرار منح الائتمان

ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمى الرابع لكلية التجارة–جامعة طنطا

بعنوان

تمويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال ودورها فى تحقيق التنمية الاقتصادية

٢٠٢٠

إعداد:

الدكتور

نهى محمد زكى محمد على

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة– جامعة الإسكندرية

١. المقدمة:

تعتبر الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم[١]SMEs، **بمثابة القوة** الديناميكية التى تساهم فى الارتقاء بالتنمية الاقتصادية، خاصة بالنسبة للدول النامية، **فضلا عن قدرتها** على معالجة العديد من القضايا المجتمعية، **كالحد من تفاقم** مشكلة البطالة بالمجتمع، حيث تساهم تلك الوحدات فى توفير حوالى ٨٠% من إجمالى فرص العمل فى معظم اقتصاديات العالم، بصفة عامة، فضلا عن مساهمتها فى توفير حوالى ٥٢% من إجمالى فرص العمل فى مصر، بصفة خاصة، **ذلك بالإضافة لقدرتها** على **تخفيض معدلات** هجرة الموارد البشرية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية (صالح، ٢٠١٤؛ يوسف، ٢٠١٥؛ المركز المصرى لدراسات السياسات العامة[٢]، ٢٠١٨)

وعلى الرغم من المنافع المحققة من الدور التنموى للوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم، **أشار البعض** (صالح، ٢٠١٤؛ Walt, 2018)**إلى إمكانية** مواجهة تلك الوحدات العديد من المعوقات، و**التى من أهمها**؛ المعوقات التمويلية، التى تفقدها العديد من الفرص التمويلية المتاحة لها، وتنجم عن عدم وجود صورة أكثر شمولية لتلك الوحدات فى أعين متابعيها.**وفى ذلك الصدد** اتفق البعض (شرف، ٢٠١٥؛ Walt, 2018؛ على، ٢٠١٩)**على وجود فجوة** بين ما تفصح عنه هذه الوحدات بتقاريرها المالية السنوية وبين ما يحتاجه متخذو القرارات من معلومات تمكنهم من تكوين صورة أكثر شمولا عن أداء تلك الوحدات.

ونتيجة لقصور التقارير المالية من جهة، وتزايد الطلب المتنامى من قبل أصحاب المصالح، خاصة المستثمرين ومانحى الائتمان، على توفير هذه الوحدات، للمعلومات غير المالية من جهة أخرى، **أشار البعض**(Ghandar and Purcell, 2012; Walt, 2018) إلى اتجاه العديد من هذه الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم، نحو الإفصاح عن استدامتها، من خلال ما يعرف، بتقارير الاستدامة Sustainability Reports.

وحتى يمكن إضفاء الثقة على ما توصله تقارير الاستدامة من معلومات غير مالية، **أدى ذلك لزيادة** الطلب على توسيع مفهوم خدمات التوكيد المهنى Assurance Services، **ليتضمن** خدمات التوكيد المهنى غير التقليدية(Arens *et al.,* 2014)، **فضلا عن إصدار بعض المعايير** لتوفير إرشادات لمراقب الحسابات بشأن تكليفات التوكيد المهنى Professional Assurance Engagementsكمعيار التوكيد المهنى الدولى[٣] (ISAE No. 3000) ومعيار التوكيد على المساءلة[٤](AA1000AS) الصادر عن منظمة المساءلة.

---

[١]يمكن الاعتماد على مصطلح الوحدة الاقتصادية أو الشركة أو المنشأة أو المشروع، كمترادفات لمصطلح الوحدة الاقتصادية، ليعني بها التنظيم الاقتصادي الذي يستهدف تحقيق مستوى مرضٍ من الأرباح. ولتحقيق الاتساق، سيستخدم الباحث لفظ الوحدة للدلالة على ذلك التنظيم.

[٢]**المركز المصرى لدراسات السياسات العامة The Egyptian Center for Public Policy Studies**منظمة غير حكومية، غير هادفة للربح، وغير حزبية، تتمثل مهمتها فى طرح السياسات العامة التى تهدف إلى إصلاح النظام القانونى والاقتصادى المصرى وذلك لتحقيق مبادئ السوق الحر وتعزيز سيادة القانون (*www.ecpps.org*)

[٣]**صدر معيار التوكيد المهنى الدولى International Standard on Assurance Engagements (ISAE)** رقم ٣٠٠٠، عن مجلس معايير المراجعة والتوكيد المهنى الدولى (IAASB) التابع للإتحاد الدولى للمحاسبين IFAC فى عام ٢٠٠٣، وقد تم تعديله، ليكون سارى المفعول لأغراض تكليفات التوكيد، بخلاف المراجعة وفحص المعلومات المالية اعتبارا من ٢٠١٥/١٢/١٥ (IAASB, 2013).

[٤]**معيار التوكيد على المساءلة Accountability Assurance Standard**الصادر عن منظمة المساءلة Accountability Organization عام ٢٠٠٣، وقد تم تعديله عام ٢٠٠٨، ويهدف هذا المعيار لتوفير إرشادات للموكدين خاصة التوكيد على تقارير الاستدامة (Accountability, 2008)

وعلى نفس النحو **أشار البعض** (Simnett *et al.,* 2009؛ أحمد، ٢٠١٧؛ موسى، ٢٠١٨؛ على، ٢٠١٩) لزيادة دوافع الطلب من جانب مختلف أصحاب المصالح على **خدمة التوكيد المهنى على الإفصاح عن إستدامة** الوحدات الاقتصادية، خاصة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم، والتى تنعكس إيجابا على مستوى مصداقية وجودة المعلومات، ومن ثم ترشيد عملية اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية. **كما أشار البعض** (Zoggel, 2017؛ فرج، ٢٠١٧) إلى وجود مردود إيجابى، وقيمة مضافة محققة، لخدمة التوكيد على الإفصاح عن استدامة الوحدات الاقتصادية، خاصة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم، على ترشيد القرارات الاقتصادية، خاصة قرار منح الائتمان.

وعليه فيتضح أن السؤال المحورى، الأكثر منطقية، الآن إذا افترضنا تفعيل إفصاح الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم فى مصر عن تقرير الاستدامة من منظور المحاسبة المالية، ومن ثم أصبحت خدمة التوكيد المهنى عليها مطلوبة فهل استوفت هذه الخدمة المهنية فى مصر متطلبات اعتبارها كذلك؟ وان كانت الإجابه كليا، أو جزئيا، بلا، فما هو مردود أداء تلك الخدمة بالوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم على قرار منح الائتمان؟ هذا ما نستهدف الإجابة عليه فى هذه الورقة وفق منهجية بحث تحليلية انتقادية.

وعليه تستهدف هذه الورقة إقتراح إطار مبرر مهنيا لدور مراقب الحسابات فى التوكيد على الإفصاح عن إستدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم، والتى تنعكس على ترشيد القرارات الاقتصادية، خاصة قرارات منح الائتمان، وذلك من خلال دراسة وتحليل الإصدارات المهنية والدراسات الأكاديمية السابقة، فى هذا المجال بصفة عامة، وفى الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم، بصفة خاصة.

وتحقيقاً لذلك الهدف تم الاعتماد على المنهج التحليلى الانتقادى لأهم الإصدارات المهنية والدراسات السابقة ذات الصلة بخدمة التوكيد المهنى عامة، وخدمة التوكيد على تقارير استدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم خاصة، بغية بلورة التوصيف المهنى لأداء تلك الخدمة ومراحل تطبيقها ومردودها على قرارات منح الائتمان من جهة، والإشارة إلى مجالات البحث المحاسبى فى هذا المجال مستقبلاً من جهة ثانية.**ولذلك سوف تستكمل الورقة كالتالى:**

- ماهية الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم من المنظورين المحاسبى والمهنى.
- الإفصاح عن إستدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم من منظور محاسبى ومهنى
- التوكيد على الإفصاح عن إستدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم من منظور مهنى.
- مردود التوكيد المهنى على الإفصاح عن إستدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم على قرار منح الائتمان.
- خلاصة الورقة وفرص البحث المحاسبى المستقبلية.

٢.ماهية الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم من المنظورين المحاسبى والمهنى:

بالنظر لماهية الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم،فقد أشار البعض(صالح، ٢٠١٤؛ يوسف، ٢٠١٥؛ المركز المصرى لدراسات السياسات العامة، ٢٠١٨) **لعدم الاتفاق على تعريف** محدد، **نظرا لاختلاف ذلك** التعريف من دولة لأخرى (كالولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الإوروبى، أستراليا، كندا،

تايلاند، ومصر)[١]، **واختلافه، أيضا،** فى نفس ذات الدولة، من قطاع لأخر[٢] ومن هيئة لأخرى (كوزارة الصناعة، وزارة التخطيط، وزارة التنمية المحلية، البنك الدولى ومنظمة العمل الدولية)، وفقا للغرض منه[٣]، ويرجع ذلك لاعتماد تصنيف الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم على مدى تقدمها التكنولوجى ومرحلة نموها داخل كل قطاع، بل وكل دولة.

كما يتضح للباحث من تحليل الدراسات السابقة والإصدارات الفنية (الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، ٢٠١٠؛ Berisha and Pula, 2015؛ صالح، ٢٠١٤؛ يوسف، ٢٠١٥؛ الصباغ، ٢٠١٦؛ OECD[٤], 2017؛ Zotorvie, 2017؛ المركز المصرى لدراسات السياسات العامة، ٢٠١٨؛ EFAA[٥], 2019) إمكانية **الاعتماد** على مجموعتين من المعايير لتصنيف الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم؛ **المجموعة الأولى معايير نوعية Qualitative Criteria**تعتمد على مدى توافر **مجموعة من الخصائص النوعية** فى تلك الوحدات، **وتعرف الوحدة صغيرة الحجم،** وفقا **لذلك على "أنها تلك** الوحدة التى تستوفى إثنين، أو أكثر، من الخصائص، التالية؛ **أن يكون مدير**و تلك الوحدات هم الملاك أنفسهم وهو ما يشير لعدم انفصال الملكية عن الإدارة، **أن يتم توفير** رأس مال الوحدة بواسطة الملاك (سواء أكانوا فردا واحدا أو مجموعة صغيرة من الأفراد)، **أن يكون حجم الوحدة** صغير نسبيا بالنسبة للقطاع الذي تنتمى له، **أن يكون مالك (ملاك) الوحدة والعاملين بها** يقنطون نفس المنطقة المحلية مع عدم اشتراط تعامل الوحدة مع الأسواق المحلية فقط.

وتشمل المجموعة الثانية المعايير الكمية Quantitative Criteriaحيث يتم **تصنيف الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم،** لثلاث فئات، **وهى؛** الوحدات متناهية الصغيرMicro، الوحدات الصغيرة Small، والوحدات متوسطة الحجمMedium– Sized، **وفقا لعدة معايير منفردة، تتضمن؛** معيار العمل (معبرًا عنه بعدد العاملين)، معيار رأس المال، معيار قيمة المبيعات السنوية، ومعيار إجمالى

---

[١]**فى ذلك الصدد** أشار (صالح، ٢٠١٤؛ يوسف، ٢٠١٥) **لاعتماد أستراليا** فى تصنيفها للوحدات على **معيار عدد العاملين،** حيث تعتبر الوحدة متناهية الصغر إذا كان لديها أقل من ٥ عاملين، وتعتبر الوحدة صغيرة إذا كان لديها (٥-١٩) عامل، وتعتبر الوحدة متوسطة إذا كان لديها (٢٠-١٩٩) عامل. **كما اعتمدت كندا، أيضا، على معيار عدد العاملين،** وذلك مع اختلاف الحدود القصوى لكل فئة، حيث تعتبر الوحدة صغيرة إذا كان لديها (١-٩٩) عامل، وتعتبر الوحدة متوسطة إذا كان لديها (١٠٠- ٤٩٩) عامل.

[٢] أشار صالح (٢٠١٤) لاعتماد إدارة الوحدات الصغيرة الأمريكية على معياريين للتصنيف باختلاف نوع القطاع، حيث تعتمد على معيار عدد العاملين للوحدات التى تنتمى لقطاع الصناعات التحويلية والتعدينية، وتعتمد على معيار المبيعات السنوية للوحدات التى تنتمى لقطاع الصناعات غير التحويلية.

[٣]حيث **يعرف قانون تنمية المنشأت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤** الوحدات الصغيرة على أنها "كل وحدة فردية تمارس نشاط اقتصاديا أو إنتاجيا أو تجاريا او خدميا، لا يقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠٠٠٠ ولا يجاوز ١٠٠٠٠٠٠، ولا يزيد عدد العاملين فيها عن ٥٠ عامل. **كما اتفق قرار وزير المالية رقم ٥٤ لسنة ٢٠١٢** مع **قانون تنمية المنشأت الصغيرة رقم ١٤١** من خلال استبدال كلمة "وحدة فردية" بكلمة "شخص اعتبارى أو وحدة فردية". **فى حين اختلف تعريف اتحاد الصناعات المصرية سنة ٢٠٠٤، عن ذلك،** والذى قام بتقسيم تلك لوحدات إلى ثلاث مجموعات وهى؛ **الوحدات متناهية الصغر** التى لديها أقل من ١٠ عاملين ولا يتجازو رأسمالها ٥٠٠٠٠ جنيه ولا تتجاوز مبيعاتها ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه، **الوحدات الصغيرة** التى لديها عدد عاملين (١٠ - <١٠٠) ويتراوح رأس المال (٥٠٠٠٠ - < ٥٠٠٠٠٠٠) جنيه وتحقق مبيعات(٥٠٠٠٠٠٠ - < ٥٠٠٠٠٠٠٠) جنيه، **الوحدات المتوسطة** التى لديها عدد عاملين (١٠٠- ١٠٠٠) ويتراوح رأس المال (٥ مليون – ٥٠ مليون) جنيه وتحقق مبيعات من (٥٠ مليون – ٢٥٠مليون) جنيه . **وبالنظر للتعريفات السابقة يتضح اختلافها، وفقا للجهة الصادرة عنها والهدف من كل منها.**

[٤]OECD: Organization for Economic Co-Operation and Development منظمة التعاون الأقتصادى والتنمية، انشأت عام (١٩٦١) وتضم (٣٦) دولة من دول شمال وجنوب أمريكا وأوروبا وأسيا.

[5]EFAA: European Federation of Accountants and Auditors for SMEs.

الأصول[1]**.ذلك مع اختلاف الحدود الدنيا والقصوى لتلك المعايير، من دولة لأخرى وحتى داخل الدولة الواحدة.**

ونتيجة لعدم اتفاق الدراسات والاصدارت الفنية على أفضلية معيار كمى دون غيره، لتصنيف الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وتوجيه الانتقاد لكل منها، **فقد اعتمد البعض** (Zotorvie, 2017؛ يوسف، ٢٠١٨؛ EFAA, 2019)**على معيارين أو أكثر من تلك المعايير الكمية،** مجتمعة معا، **والتى تتضمن؛**معيار العمل ورأس المال، معيار العمل ورأس المال والمبيعات، معيار العمل وإجمالى الأصول، معيار العمل ورأس المال وإجمالى الأصول. **وعلى نفس النحو اقترحت دراسة** المركز المصرى لدراسات السياسات العامة (٢٠١٨) **تصنيف الوحدات** الصغيرة ومتوسطة الحجم، **بمصر،** وفقا لمعيار العمل ورأس المال والمبيعات، والذي يختلف باختلاف القطاع الذى تنتمى إليه الوحدة[2].

ويرى الباحث أنه فى ضوء تحليل الدراسات والإصدارات الفنية السابقة، واتساقا مع مقترح دراسة المركز المصرى لدراسات السياسات العامة (٢٠١٨)، **أنه لابد من الدمج بين مجموعتى المعايير الكمية (كمعيار العمل ورأس المال والمبيعات، معا)، والمعايير النوعية، وذلك للوصول لتعريف أكثر شمولية للوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم،وعليه فيمكن تعريف تلك الوحدات، فى مصر، على أنها**"تلك الوحدات التى تستوفى خاصيتين أو أكثر من خصائصها النوعية ويكون لديها (٩-٢٠٠) عامل،وتبلغ قيمة مبيعاتها السنوية (أقل من أو يساوى مليون- ١٠ مليون)، ويتراوح رأس المال بين (أقل من ٥٠ ألف- ٥ مليون)".

وعلى نحو أخر اتفق البعض (صالح، ٢٠١٤؛ يوسف، ٢٠١٥؛ الصباغ، ٢٠١٦؛ OECD, 2017; Walt, 2018; Elford and Daub, 2019)؛ على وجود **مجموعة من الخصائص التشغيلية** التى **تتسم بها** الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وتميزها عن غيرها من الوحدات كبيرة الحجم، **والتى منها؛** تركز هيكل الملكية، انخفاض عدد الخطوط الانتاجية وعدد المنتجات، انخفاض تعقد العمليات، بساطة النظم المحاسبية المطبقة (لإمساك الدفاتير)، سهولة المعاملات التجارية، إنخفاض عدد العاملين والمستويات الإدارية، المرونة التنظيمية، الاستجابة السريعة للظروف التكنولوجية والسوقية المتغيرة، وزيادة معدلات الابتكارات.

---

[1]يتضح **للباحث** من تحليل **مجموعة المعايير الكمية،** عدم وجود معيار أمثل يمكن الاستناد عليه، بمفرده، لتصنيف الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم، **فعلى الرغم من اعتبار معيار العمل،** من أكثر المعايير الكمية شيوعا، من قبل الدراسات والتى منها (Zotorvie, 2017; OECD, 2017; Walt, 2018; EFAA, 2019)**إلا أنه لايعكس** الحجم الحقيقى للوحدة بسبب إغفاله لرؤوس الأموال المستثمرة وتقنيات الانتاج المطبقة ودرجة الكثافة الرأسمالية وعدد العمالة المؤقتة والموسمية. **فضلا عن عدم ملاءمة تطبيق معيارى إجمالى الأصول ورأس المال** لمختلف القطاعات، نظرا لاعتبارهما أكثر ملائمة للقطاع الصناعى (الذى يعتمد على أصول طويلة الأجل ويتميز بكثافة رأس المال مقارنة بالقطاعات التى تعتمد على تكنولوجيا الانتاج). فضلا عن عدم التحديد الدقيق لمفهوم رأس المال، ما إذا كان رأس المال المصدر أم المدفوع أم المستثمر الأمر الذى يحد من القدرة على التصنيف الدقيق لتلك الوحدات وهو ما أيده دراستا (صالح، ٢٠١٤؛ الصباغ، ٢٠١٦). **وأخيرا فقد أشار** الصباغ (٢٠١٦) لصعوبة الاعتماد على **معيار المبيعات السنوية** بالنسبة للوحدات التى لا تحتفظ بدفاتير منتظمة أو تلك التى تتصف مبيعاتها بالتغيرات والتقلبات الموسمية.

[2]**حيث تعتبر الوحدة متناهية الصغر،** سواء أكانت تنتمى للقطاع التجارى أو الصناعى أو الخدمى، إذا كان لديها (١-٩) عامل، وكانت المبيعات أقل من أو تساوى مليون، ورأس المال أقل من ٥٠ الف، **بينما تعتبر الوحدة صغيرة** إذا كان لديها (١٠-٣٤) عامل للقطاعى التجارى والخدمى ولديها (١٠-٩٩) عامل فى القطاع الصناعى، وكانت مبيعاتها أقل من ٥ مليون للقطاعى الصناعى والخدمى وأقل من ٣ مليون للقطاع التجارى، وكان رأس المال يتراوح بين (٥٠ ألف- ٣ مليون) للقطاعى التجارى والخدمى ويتراوح بين (٥٠ ألف- ٥ مليون) للقطاع الصناعى. **وأخيرا تعتبر الوحدة متوسطة الحجم** إذا كان لديها (٣٥-١٠٠) عامل للقطاع التجارى ولديها (٣٥- ٧٥) عامل للقطاع الخدمى ولديها (١٠٠-٢٠٠) عامل للقطاع الصناعى، وكانت مبيعاتها أقل من أو تساوى ١٠ مليون لكافة القطاعات، ورأس مال بها لا يتجاوز الحدود القصوى الموضحة فى تصنيف الوحدات الصغيرة

وعلى الرغم من المنافع الناجمة عن الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم، خاصة دورها فى دعم التنمية والحد من مشكلة البطالة،**إلا أنه هناك مجموعة من المعوقات** التى قد تعيق تحقيقها لتلك المنافع،**ويتفق البعض** (صالح، ٢٠١٤؛ يوسف، ٢٠١٥؛ Walt, 2018)أن منها؛ **عدم كفاية الموارد** المالية اللازمة لتوظيف القدرات التسويقية المتخصصة ومن ثم فقدان العديد من الفرص التنافسية، **تعدد الهيئات والجهات** المعنية بالرقابة والتفتيش على تلك الوحدات[١]، **فقدان العديد** من الفرص التمويلية نتيجة لعدم اكتمال ودقة المعلومات الخاصة بتلك الوحدات لدى البنوك.

ومحاسبيا **يخلص الباحث مما سبق، أن سمات** الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم **تشير إلى** سهولة وبساطة تصميم وتشغيل نظام المعلومات المحاسبى، **ومهنيا فمن** المتوقع أن تحتاج تلك الوحدات إلى خدمات إمساك الدفاتير والفحص المحدود و على نحو أكبلا مقارنة بالمراجعة السنوية.

٢. **الإفصاح عن إستدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم من منظور محاسبى ومهنى:**

نتيجة للتطورات فى بيئة الأعمال الحالية، انعكس ذلك على زيادة طلب مختلف أصحاب المصالح، خاصة مانحى الائتمان، على المعلومات غير المالية[٢]، إلى جانب المعلومات المالية، **وحتى يمكن زيادة قدرة** الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم **على** استغلال مختلف الفرص التنافسية والتمويلية، **أدى ذلك** لظهور مفهوم **الإفصاح عن استدامتها**، من خلال ما يعرف،**بتقرير إستدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم**، Sustainability Reporting For SMEs(Ghandar and Purcell, 2012; Azudin and Mansor, 2018).

وبدءا بمفهوم"الاستدامة"Sustainability**، فيتضح أنه على** الرغم من عدم وجود تعريف محدد لها، **إلا أن أغلب الدرسات** والتى منها (أحمد، ٢٠١٧؛ Walt, 2018؛ Steinhofel *et al.,* 2019) **عرفتها على أنها** "تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بالقدرة على تلبية احتياجات الأجيال القادمة[٣]".كما أشار البعض(Medel *et al.,* 2011؛ شرف،٢٠١٥؛ أحمد، ٢٠١٧؛ موسى، ٢٠١٨)**لإمكانية النظر لها** على أنها "مفهوم يمكن من خلاله أن تدمج الوحدات مختلف النواحي الاجتماعية والبيئية لعملياتها التجارية وتفاعلها مع أصحاب المصالح على أساس تطوعي"، **فضلا عن تضمنها** ثلاثة أبعاد رئيسية، وهى؛ البعد البيئى، البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي.

ونتيجة لقصور القوائم المالية التقليدية فى توصيل المعلومات، خاصة المتعلقة بالاستدامة وفقا لأبعادها، التى تلائم احتياجات أصحاب المصالح، **أدى ذلك لظهور تقرير استدامة الوحدات**

---

[١]**فى ذلك الصدد** أشار (صالح، ٢٠١٤؛ يوسف، ٢٠١٥) إلى تعدد **الجهات المعنية بذلك، فى مصر، والتى منها؛** وزارة الشئون الاجتماعية، وزارة التنمية المحلية، الصندوق الاجتماعى للتنمية، السجل التجارى، مصلحة الضرائب،الهيئة العامة للتنمية الصناعية، قطاع المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم فى وزارة الصناعة والتجارة الخارجية. **الأمر الذى ينعكس على تعدد القوانين واللوائح والتشريعات المنظمة لتلك الوحدات ومن ثم تباين وتضارب الممارسات العملية بها والحد من تطوراها.**

[٢]**حيث تعبر المعلومات غير المالية** عن تلك المعلومات التى تقع خارج نطاق مخرجات نظام معلومات المحاسبة المالية التقليدى ويتم الافصاح عنها خارج القوائم المالية التقليدية (شرف، ٢٠١٥)

[٣]اعتمدت الدراسات والتى منها (Walt, 2018) على تعريف الإستدامة وفقا للجنة الدولية المعنية بالبيئة والتنمية World Commission on Environment and Development (WCED) الصادر عام (1987).

الاقتصادية[1]**، وبالنظر للدراسات السابقة (**Medel *et al.,* 2011؛ Ghandar and Purcell, 2012؛ الدليل المصرى لحوكمة الشركات، ٢٠١٦؛ GRI, 2013؛ شرف، ٢٠١٥؛Walt, 2018؛ على، ٢٠١٩**) فيعتقد الباحث، بإمكانية تعريف تقرير استدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم،على أنه**"أحد التقارير غير المالية التى تنطوى على معلومات نوعية وكمية للتعبير عن قيم ومبادئ الوحدة وإنجازاتها فى المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وذلك للوصول لصورة أشمل عن كيفية ربط الوحدة بين إستراتيجيتها ومدى وفائها لمختلف أبعاد الاستدامة".

وعلى نفس النحو اتفق البعض(الدليل المصرى لحوكمة الشركات، ٢٠١٦؛ أحمد، ٢٠١٧؛ Walt,2018؛ الدليل الاسترشادى لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الإستدامة، ٢٠١٩**)**على **تحقيق الإفصاح عن** إستدامة الوحدات **العديد من المنافع، التى منها**؛خلق قيمة مالية مضافة للوحدة من خلال استخدامها الأمثل لمواردها المالية المتاحة، تعزيز سمعة الوحدة، التحسين المستمر فى الأداء، جذب رؤوس الأموال خاصة فى ظل زيادة إدراك أصحاب المصالح، المستثمرين، بصفة خاصة، بالقضايا المرتبطة بالاستدامة، دراسة وتحليل متطلبات واحتياجات مختلف أصحاب المصالح وهو ما ينعكس على دعم الوضع التنافسى للوحدة، الالتزام بالتشريعات واللوائح والتعليمات الرقابية فى المجالات الاجتماعية والبيئية، وكذلك كيفية إدارة مختلف مخاطر الوحدة، خاصة المخاطر البيئية، فضلا عن سبل تحفيز العاملين من خلال وضع الوحدة إستراتيجية للتعامل مع مواردها البشرية بشكل أفضل.**أما فيما يتعلق بكيفية إعداد تقرير إستدامة الوحدات الاقتصادية، فقد اتفقت أغلب الدراسات والإصدارات السابقة ذات الصلة(**Janggu *et al.,* 2013؛ شرف، ٢٠١٥؛ أحمد، ٢٠١٧؛ موسى، ٢٠١٨؛ Azudin and Mansor, 2018؛ الدليل الاسترشادى لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الإستدامة، ٢٠١٩؛ Steinhofel *et al.,* 2019**) على إمكانية الاعتماد على** إرشادات مبادرة التقرير العالمى[2]وفقا للإصدار الرابع[1](GRI–G4)، لإعداد تقارير إستدامة الوحدات الإقتصادية ، بشكل مستقل (منفصل)Separate Report أو ضمن تقارير الأعمال المتكاملة[2].

---

[1]فى ذلك السياق أشار (شرف، ٢٠١٥؛ موسى، ٢٠١٨) إلى إمكانية تقسيم جذور الاهتمام بنواحى الافصاح عن الاستدامة، تاريخيا، لثلاثة مراحل، **تتمثل المرحلة الأولى** خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٨٠) وفيها حاولت الوحدات الافصاح عن نقاط موجزة تتعلق بالقضايا البيئية فى تقريرها السنوى، ثم تطور الأمر من خلال قيام الوحدات بنشر تقرير مستقل عن مسئوليتها الاجتماعية Corporate Responsibility. **بينما جاءت المرحلة الثانية** خلال الفترة (١٩٨٠- ١٩٩٠) التى لازمت ظهور الاهتمام بالتنمية المستدامة وبدأت فيها الوحدات بإعداد تقرير عن مدى استدامتها، بشكل مستقل أو ضمن تقاريرها المالية **يتضمن** مدى التزامها بحماية البيئة والمجتمع وتوصيل معلوماتها عن السلامة والصحة المهنية لمختلف اصحاب المصالح. **وأخيرا جاءت المرحلة الثالثة** خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠) وفيها ارتفع معدل قيام الوحدات بإعداد تقارير الاستدامة، ودعم ذلك الاتجاه صدور مبادرة التقرير العالمى GRI عام ٢٠٠٠. **كما اشار** (أحمد، ٢٠١٧؛ فرج، ٢٠١٧) **لزيادة الاهتمام بالإفصاح عن الإستدامة من خلال عدة مبادرات دولية، والتى تتضمن؛** قمة الأرض التى تنظمها الأمم المتحدة عام ١٩٩٢، الميثاق العالمى للأمم المتحدة عام ٢٠٠٢، قمة الأرض المنعقدة عام **٢٠٠٢**، قمة الأرض ٢٠١٢ التى سميت RIO-20 وأكدت على دعم الاقتصاد الأخضر من أجل دعم التنمية المستدامة، وأخيرا مبادرة التقرير العالمى GRI- G4 ٢٠١٣**.**

[2]فى ذلك الصدد أشار (شرف، ٢٠١٥؛ فرج، ٢٠١٧؛ Walt, 2018؛ Steinhofel *et al.,* 2019) إلى أن مبادرة التقرير العالمى Global Reporting Initiative (GRI) هى منظمة غير هادفة للربح، تم إنشاءها عام ١٩٩٧، من قبل تحالفات الإقتصاديات المسئولة بيئيا The Coalition for Environmental Responsible Economics (CERES) المدعمة من قبل البرنامج البيئى للأمم المتحدة The United Nations Environmental Program (UNEP) ، بهدف دفع الوحدات على الوفاء بمسئوليتها البيئية والاجتماعية، من خلال إعدادها لتقرير عن مدى إستدامتها، **وقد قدمت مبادرة**(GRI) مجموعة من المبادئ التوجيهية ومؤشرات للإستدامة تمكن الوحدات من الإفصاح عن أدائها المستدام، وذلك **من خلال إصدار تلك المبادرة لمجموعة من الإصدارات** تعتبر بمثابة تطورات لبعضها البعض **وهى؛ الإصدار الأول GRI -G1عام ٢٠٠٠، الإصدار الثانى GRI- G2 عام ٢٠٠٢، الإصدار الثالث (بنسخته الأولى) GRI- G3 عام ٢٠٠٦، الإصدار الثالث (بنسخته الثانية) GRI-G3.1 عام ٢٠١٠**

وبتحليل إرشادات مبادرة التقرير العالمى GRI-G4، يتضح **وجود مجموعتى من المعلومات** التى يجب أن تتضمنها تقارير الإستدامة، تعبر **المجموعة الأولى** عن **مجموعة الإفصاحات العامة** General Disclosures، تشير للمعلومات التى ينبغى على كافة الوحدات الإفصاح عنها بتقرير إستدامتها **(التى تتضمن**؛ إستراتيجية الوحدة والأحداث والإنجازات، الأسواق التى تخدمها الوحدة، إشراك أصحاب المصالح فى الفترة المشمولة بتقرير الاستدامة، **و**آليات الحوكمة وكفاءتها وفاعليتها، قيم ومبادئ الوحدة). بينما تعبر **المجموعة الثانية** عن **مجموعة الإفصاحات المحددة** Specific Disclosures، **لمختلف أبعاد الإستدامة، كل على حده**، وتختلف هذه الإفصاحات من وحدة لأخرى.

وبالنظر لمجموعة الإفصاحات التى تتعلق **بالبعد الإقتصادى** فإنها **تتضمن**؛ مؤشرات الأداء الاقتصادى مثل؛ القيمة الاقتصادية المباشرة المحققة Economic Performance، القدرة على تغطية الالتزامات، الآثار المالية لمخاطر تغيير المناخ، الآثار الاقتصادية غير المباشرة مثل تأثير تنمية البنية التحتية وتحفيز الاستثمار الاجنبى، ممارسات الشراء الخاصة بالوحدة.**كما تتضمن مجموعة الإفصاحات** التى تتعلق **بالبعد البيئى كلاً من**؛ الترشيد فى استخدام الموارد الطبيعية وإعادة تدويرها، الحفاظ على التنوع البيولوجى فى مواقع الاعمال، نسب الانبعاثات المباشرة وغير المباشرة وآليات الحد منها، كمية صرف النفايات وطرق التخلص منها ومعالجتها، تخفيض الآثار البيئية باستخدام منتجات صديقة للبيئة، الالتزام بالتشريعات والقوانين واللوائح البيئية، الآثار البيئية الناتجة من نقل المنتجات، نفقات الحماية البيئية والاستثمارات البيئية، التعامل مع الموردين بالمعايير البيئية، الشكاوى التى قدمت نتيجة الآثار البيئية والتى تم التعامل معها وتسويتها.

وأخيرا تتضمن مجموعة الإفصاحات التى تتعلق **بالبعد الاجتماعي**، ثلاث مجموعات رئيسية وهى؛**ممارسات العمالة (مثل**؛ سياسات التوظيف والأجور، توافر شروط الصحة والسلامة المهنية، توافر علاقات جيدة بين العاملين والإدارة، التدريب والتعليم للموظفين والعاملين وتوافر برامج لإدارة المهارات، تكافؤ الفرص والتنوع فى العمالة، المساواة فى الأجور بين الرجل والمرأة، تقييمات الموردين لممارسات العمالة، آليات معالجة الشكاوى) **حقوق الإنسان (مثل**؛ مراعاة حقوق الإنسان، عمالة الأطفال، العمل الجبرى أو القسرى، مراعاة حقوق السكان الأصليين، تقييمات الموردين لحقوق الإنسان) **ومسئولية الانتاج والمجتمع (مثل**؛ المنتجات صديقة البيئة، الالتزام بخصوصية العميل، رضا العملاء، سلامة وصحة العملاء، التعامل مع الموردين الملتزمين بمعايير ممارسات العمالة ومعايير حقوق الانسان، الشكاوى التى قدمت حول ممارسات العمالة وممارسات حقوق الإنسان والآثار على المجتمع والشكاوى التى تم التعامل معها والتى تم تسويتها).

(تضمن إرشادات مفصلة عن كيفية إعداد تقرير الإستدامة)، **الإصدار الرابع GRI-G4 عام ٢٠١٣ (**ركز على ضرورة قيام الوحدات بإعداد تقريرها بشكل منفصل أو ضمن تقارير الأعمال المتكاملة)، و**أخيرا الإصدار الخامس GRI-G5 عام ٢٠١٨** (داخل حيز التنفيذ، لم تفعل بعد).

(١)**يتضح من تحليل الإصدار الرابع GRI-G4**انقسامها إلى جزئين رئيسيين؛ يعبر **الجزء الأول** عن المبادئ والإفصاحات الخاصة بالمعايير الواجب تطبيقها من قبل الوحدات عن إعدادها تقرير الإستدامة، بينما يتضمن **الجزء الثانى** دليلا تنفيذيا ينطوى على تفسيرات لكيفية تطبيق المبادئ التى يعد على أساسها التقرير(GRI, 2013)

(٢)**أشار** (شرف، ٢٠١٥؛ موسى، ٢٠١٨) لإمكانية إعتبار **تقارير الأعمال المتكاملة** Integrated Business Reports وسيلة لتوصيل المعلومات المالية وغير المالية، سواء أكانت كمية و/أو وصفية، عن الأداء المالى والاستدامى والحوكمى والاستراتيجى للشركة، وذلك لخدمة أصحاب المصالح وتوفير صورة أكثر شمولية عن الأداء الكلى للوحدة، ومن ثم مساعدتهم فى ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

وأخيرا أضاف كل من (Medel *et al.,* 2011؛ GRI, 2013؛ أحمد، ٢٠١٧) ضرورة اتسام تقرير الإستدامة بمجموعة من المبادئ والتى تنقسم لمجموعتين، **تعبر المجموعة الأولى** عن المبادئ الخاصة بوصف ما يجب أن يتضمنه التقرير **(التى تتضمن؛** مشاركة "شمولية" أصحاب المصالح Stakeholder Inclusiveness، سياق الاستدامة Sustainability Context، الأهمية النسبية Materiality، الاكتمال Completeness)،**بينما تعبر المجموعة الثانية** عن المبادئ الخاصة بجودة تقرير الاستدامة **(التى تتضمن؛** التوازن Balance، القابلية للمقارنة Comparability، الدقة Accuracy، التوقيت Timeliness، الوضوح Clarity، إمكانية الاعتماد Reliability).

أما فيما يتعلق بتقرير إستدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم، فقد أشار البعض (Medel *et al.,* 2011; Walt, 2018; Steinhofel *et al.,* 2019; Elford and Daub, 2019) لعدم قدرة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم على تبنى الإرشادات التوجيهية وفقا لمبادرة التقرير العالمى GRI-G4، عند إعداد تقارير إستدامتها، نظرًا لاختلاف الخصائص المميزة لتلك الوحدات عن الوحدات كبيرة الحجم، الأمر الذى يحد من تحقيق الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم لمنافع الافصاح عن استدامتها. **ذلك بالإضافة لإغفال الإصدارات الفنية (**GRI-G4؛ الدليل الاسترشادى لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الإستدامة، ٢٠١٩) لكيفية إعداد الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم لتقارير إستدامتها.

ويعتقد الباحث أنه نتيجة لاختلاف الخصائص التشغيلية المميزة للوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم عن الوحدات كبيرة الحجم، وعدم وجود إرشادات لإعداد تقارير إستدامتها، واعتبار مبادرة التقرير العالمى (GRI-G4) بمثابة النواة الأساسية للمعلومات التى ينبغى توافرها فى تقرير إستدامة الوحدات الإقتصادية، فيمكن الاستناد على تلك المبادرة، كإطار لإعداد تقرير إستدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم، مع تنقيحها لتلائم بساطة عمليات وأنشطة تلك الوحدات.

٣. التوكيد على الإفصاح عن استدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم من منظور مهنى:

استجابة للتطورات فى بيئة الأعمال الحالية وزيادة طلب مختلف أصحاب المصالح، خاصة مانحى الائتمان، على المعلومات غير مالية، إلى جانب المعلومات المالية التقليدية، تكون ملائمة لترشيد اتخاذ مختلف قراراتهم الإقتصادية، خاصة قرارات منح الائتمان (شرف، ٢٠١٥؛ فرج، ٢٠١٧)،**انعكس ذلك على** زيادة حاجة أصحاب المصالح للتحقق من مدى صدق هذه المعلومات، الأمر الذي لم تتمكن عملية المراجعة السنوية المالية التقليدية من تلبيته بمفردها، **وهو ما أدى لاتساع** مفهوم خدمات التوكيد المهنى، **ليتضمن** خدمات التوكيد المهنى غير التقليدية، بخلاف عملية المراجعة والفحص المحدود (Arens *et al.,* 2014)، **كما هو الحال** بشأن **خدمة التوكيد المهنى على الإفصاح عن إستدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم،** أو ما يعرف **بخدمة التوكيد المهنى على تقارير استدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم.**

وللتعرف على خدمة التوكيد المهني على تقارير استدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم،استدعى ذلك التحقق من **ماهية التوكيد المهني، بصفة عامة،** فى بادئ الأمر،**فيتضح من**

تحليل الإصدارات المهنية والدولية (ISAE No. 3000; ISAE No. 3410; ASAE NO. 3000; CSAE NO.3000؛المعيار المصري لخدمات التوكيد المهني، ٣٠٠٠[١]) **إمكانية تعريف خدمة التوكيد المهنى، على أنها** "خدمة مهنية مستقلة ثلاثية الأطراف يقوم بها مراقب الحسابات من خلال جمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة، وذلك للوصول لرأى (استنتاج) فنى محايد بشأن مجال التكليف بمستوى توكيد معقول Reasonable Assurance[٢]، وليس مطلقا،لإضفاء الثقة وتحسين جودة المعلومات لأغراض خدمة مختلف متخذى القرارات".**وعلى نفس السياق** أشار البعض (Arens *et al.*, 2014; موسى، ٢٠١٨؛ على، ٢٠١٩؛[٣] SSAE No. 18) **إلى إمكانية اعتبار** خدمات التوكيد المهنى هى الإطار العام، الذى يتضمن خدمات التوكيد على مختلف أنواع المعلومات، سواء أكانت معلومات مالية أو غير مالية، ويندرج أسفله عملية المراجعة الخارجية السنوية المالية التقليدية، التى تعتبر نوعاً خاصاً من الخدمات التصديقية Attestation Services.

أما فيما يتعلق بماهية خدمة التوكيد المهنى على تقارير استدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم، فيتضح من تحليل الإصدارات المهنية والدولية والدراسات السابقة ذات الصلة (ISAE No. 3000; ISAE No. 3402; ASAE NO. 3000; CSAE NO. 3000; AA1000AS, 2008؛ فرج، ٢٠١٧ ؛ أحمد، ٢٠١٧؛ موسى، ٢٠١٨؛ على، ٢٠١٩) عدم الاتفاق على تعريف موحد لخدمة التوكيد المهنى على تقارير إستدامة الوحدات الاقتصادية، بصفة عامة،**إلا أنه يمكن تعريف تلك الخدمة على أنها؛**"خدمة توكيدية تصديقية ثلاثية الأطراف تهدف إلى إبداء استنتاج فنى محايد بشأن مدى

---

[١]**يهدف معيار تكليفات التوكيد الدولي** International Standard on Assurance Engagement رقم 3402، (الصادر عن مجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولى (IAASB) فى ديسمبر ٢٠٠٩، ليصبح سارى التنفيذ اعتبارا من ٢٠١١/٦/١٥)، **توفير ارشادات بشأن** تكليفات التوكيد على هيكل الرقابة الداخلية بالشركة (IAASB, 2009).**كما يختلف معيار التوكيد الاسترالى {Australian Standard on Assurance Engagements (ASAE) رقم ٣٠٠٠**، الصادر عن مجلس معايير المراجعة والتوكيد المهني الاسترالي عام ٢٠٠٧، وقد تم تعديله هو الآخر عام ٢٠١٤ وأصبح ساريا اعتبارا من ٢٠١٥/١/١ (AUASB, 2014a)} عن نظيره الدولى فى استخدامه مصطلح "ممارس التوكيد Assurance Practitioner" ليتضمن عند تطبيقه العديد من المهنيين من التخصصات الأخرى بخلاف مراقبى الحسابات، وإشارته إلى المتطلبات الأخلاقية الواجب توافرها عند القيام بخدمة التوكيد المهنى(AUASB, 2014b). **ويختلف معيار التوكيد الكندى Canadian standard on Assurance} Engagement (CSAE) رقم ٣٠٠٠**، الصارد عن مجلس معايير المراجعة والتوكيد المهنى الكندى AASB عام ٢٠١٥ ليصبح ساريا اعتبارا من ٢٠١٦/٦٠/٣٠ }(AASB, 2015a) عن نظيره الدولى، لتضييقه نطاق عمله ليشمل تكليفات التصديق Attestation Engagements فقط وفصله للتكليفات المباشرة Direct Engagements بمعيار أخر وهو CSAE No. (AASB, 2015b) 3001. **وأخيرا يتسق** معيار التوكيد المصرى، الصادر عام (٢٠٠٨) عن وزارة الإستثمار، مع نظيره الدولى (ISAE No. 3000).

[٢]أشار (صالح، ٢٠١٤؛ مهران، ٢٠١٥) اتساقا مع الإطار الدولى لخدمات التوكيد المهنى الصادر عن IAASB، لوجود نوعين من خدمات التوكيد، وهما؛ **خدمات التوكيد المهنى المعقول (مستوى توكيد معقول)** ويتمثل الهدف من تلك الخدمات فى تخفيض خطر التكليف Engagement Risk إلى أدنى مستوى مقبول بالنسبة لظروف التكليف، كأساس لنموذج التوكيد الإيجابى Positive Assurance، وتكون إذا كان مجال التكليف يتعلق بالمعلومات السنوية، مثل؛ مراجعة القوائم المالية التاريخية السنوية. **وخدمات التوكيد المهنى المحدود Limited Assurance** والتى تستهدف تخفيض خطر التكليف إلى مستوى مقبول بالنسبة لظروف التكليف، كأساس لنموذج التوكيد السلبى Negative Assurance ، وتكون إذا كان مجال التكليف يتعلق بالمعلومات عن فترة أقل من سنة، مثل؛ الفحص المحدود للقوائم المالية المرحلية. و**تتمثل العناصر الواجب توافرها فى خدمات التوكيد فى** أن تكون خدمة ثلاثية الأطراف، ويكون مجال تكليفها Subject Matter ملائما ويستند على معايير قياس مناسبة، فضلا عن إمكانية تجميع الأدلة الكافية والملائمة، وانتهائها بإعداد تقرير مكتوب (IAASB (2013.

[٣]صدرت **قائمة معايير تكليفات التصديق Statement on Standards for Attestation Engagements (SSAE)** عن مجلس معايير المراجعة (ASB) التابع لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى AICPA، فى عام ٢٠١٦، لتحل محل قوائم معايير التصديق السابقة (SSAE NO 10, 11, 12, 13, 14)، وقد اصبحت سارية اعتبارا من ٢٠١٧/٥/١. AICPA (2016).

تماشى تأكيدات(مزاعم) الإدارة Management Assertions بشأن نتائج الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع معايير القياس المناسبة، وتوصيل هذا الاستنتاج إلى مختلف متخذى القرارات،لتعزيز الثقة لديهم فى تلك التأكيدات ومساعدتهم فى ترشيد عملية اتخاذ مختلف قراراتهم الاقتصادية".

وبناء على ما سبق واتساقاً مع تعريف البعض (Arens *et al.,* 2014 ؛ شحاته، ٢٠١٤) للمراجعة الخارجية التقليدية، **وقياسا على تعريف** دراسة على (٢٠١٩) لخدمة التوكيد المهنى على تقارير إستدامة الوحدات الاقتصادية، بصفة عامة، **والتى يعتقد الباحث بعدم اختلاف** مضمونها وطبيعتها، كخدمة مهنية مستقلة، يتم أدائها، سواء أكانت تلك الوحدات صغيرة ومتوسطة الحجم أو كبيرة الحجم، فيمكن تعريف **خدمة التوكيد المهنى على تقارير استدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم على أنها** "عملية منظمة للتجميع والتقييم الموضوعى للأدلة الخاصة بتأكيدات الإدارة بشأن الأداء المستدام، وفقا لمختلف أبعاده، بما يمكن مُقدم الخدمة، مراقب الحسابات، باعتباره رئيسا لفريق عملية التوكيد، من الوصول لاستنتاج إيجابى فنى ومحايد بشأن مدى صدق وعدالة هذه التأكيدات، وفقا لمعايير القياس السارية، وتوصيل استنتاجه، لمختلف أصحاب المصالح، بما فيهم الإدارة.

أما فيما يتعلق بالهدف من خدمة التوكيد المهنى على تقارير استدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم، والذى **يعتقد الباحث، أيضا،** بعدم اختلافه عن الهدف من خدمة التوكيد المهنى على تقارير استدامة الوحدات الاقتصادية، **فقد أشار البعض**(ISAE No. 3000؛ [1] NIVRA, ; 2007أحمد، ٢٠١٧؛ موسى، ٢٠١٨؛ على، ٢٠١٩؛ EFAA, 2019)**إلى أن** مراقب الحسابات، باعتباره مؤدى خدمة التوكيد على تقرير الإستدامة، يستهدف الوصول لاستنتاج معقول، وليس مطلقا، بشأن تأكيدات الإدارة المتعلقة بمختلف أبعاد الاستدامة، عن طريق التحقق من مدى صدق وعدالة تلك التأكيدات وكذلك مدى كفاية الإفصاح عن سياسة الوحدة وأنشطتها، وأدائها المستدام الوارد بتقرير الاستدامة، وذلك بالاستناد إلى معايير القياس المعمول بها.**الأمر الذى ينعكس** بالتبعية على وتخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات وزيادة ملاءمة وإمكانية الاعتماد على المعلومات الواردة بتقرير الاستدامة، ومن ثم تحسين مستوى جودة المعلومات.

أما فيما يتعلق بالقائم بخدمة التوكيد المهنى على تقارير استدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم، فقد أشار البعض (Kolk and Perego, 2012; GRI, 2013; Nilipour *et al.,* 2017; أحمد، ٢٠١٧؛ فرج، ٢٠١٧؛ على، ٢٠١٩)،**قياسا على** مبادرة التقرير العالمى GRI-G4، إلى إمكانية أداء خدمة التوكيد على تقارير الإستدامة، بصفة عامة، من قبل ثلاث فئات وهم؛ **مراقبى الحسابات** المنتميين لمنشأت المحاسبة والمراجعة، **المهندسين الاستشاريين** العاملين بمكاتب الاستشارات الهندسية،**والاستشاريين العاملين** بمكاتب خدمات الاستدامة.**كما أشار** (Accountancy, 2017;Miller *et al.,* 2017؛ أحمد، ٢٠١٧؛ على، ٢٠١٩) إلى **ضرورة أن يتوافر لدى القائم** بخدمة التوكيد

[1] صدر معيار تكليفات التوكيد الهولندى المتعلق بالاستدامة Assurance Engagements Relating to Sustainability Reports عام (٢٠٠٧) لأغراض تكليفات التوكيد المتعلقة بتقارير الإستدامة، عن المعهد الهولندى للمحاسبين المقيدين Netherlands Institute of Registered Accountants (NIVRA)(NIVRA, 2007)

المهنى على الاستدامة،مجموعة من السمات المهنية والقيم والمبادئ الأخلاقية والتى منها؛ النزاهة والموضوعية، الاستقلال، التخصص الصناعى، الكفاءة وبذل العناية المهنية، تطبيق المعايير الفنية، الوفاء بمتطلبات السلوك المهنى ومتطلبات الجودة، السرية، توافر الخبرات الفنية والمهنية اللازمة لأداء التكليف، ممارسة الشك المهنى والحكم المهنى.

وعلى نفس النحو أشار (على، ٢٠١٩) إلى صعوبة أداء خدمة التوكيد على تقارير استدامة الوحدات الاقتصادية، من قبل مراقب الحسابات بمفرده، وضرورة تكوين فريق عمل لخدمة التوكيد يضمن كل من؛ مراقب الحسابات، باعتباره رئيسا لفريق العمل، متخصص فى الأمور البيئية، متخصص فى الجوانب الإجتماعية، متخصص فى حوكمة الشركات، متخصص فى تكنولوجيا المعلومات.**ويعتقد الباحث بعدم اختلاف القائم بخدمة التوكيد على تقارير استدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم والسمات الواجب توافرها به، عن مؤدى تلك الخدمة بالوحدات كبيرة الحجم، إلا أنها قد لا تحتاج لتكوين فريق عمل يتضمن متخصصين فى الأمور البيئية والاجتماعية وغيرها، فقد تعتمد فى أغلب الأمر على مراقب الحسابات ذاته، نظر البساطة أنشطة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم.**

وبشأن مجال ونطاق خدمة التوكيد المهنى على تقارير استدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم، فيتضح من تحليل الدراسات السابقة والاصدارات الفنية(GRI, 2013؛ شحاته، ٢٠١٤؛نمير، ٢٠١٤؛مهران، ٢٠١٥؛ موسى، ٢٠١٨؛ Azudin znd Mansor, 2018؛ Walt, 2018؛ الدليل الاسترشادى لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الإستدامة، ٢٠١٩؛ على، ٢٠١٩) **إمكانية تقسيم مجال خدمة التوكيد المهنى** على تقارير الاستدامة، **بصفة عامة،بناء على ما يجب** أن تحتويه تلك التقارير من معلومات **ليشمل** تأكيدات الإدارة، بشأن **كل من؛ المعلومات** الاقتصادية، **المعلومات** الاجتماعية (كممارسات العمل ومدى المساهمة فى معالجة مشاكل المجتمع)، **المعلومات** البيئية (كالأداء المتعلق بالموارد الطبيعية وغازات الاحتباس الحرارى)، **المعلومات المتعلقة** بحوكمة الشركات(كمدى الالتزام بالممارسات القياسية لحوكمة الشركات وتنفيذ آليات ضمان الالتزام الحوكمى وسلامة الإفصاح عن هذا الالتزام)، **والمعلومات المتعلقة** بالبعد الاستراتيجى وإدارة المخاطر[١].

ونتيجة لانطواء تقارير الاستدامة على معلومات غير مالية، سواء أكانت وصفية أو كمية، فقد أشار البعض (Elliott, 2002؛Arens *et al.*, 2014؛ مهران، ٢٠١٥)**إلى إمكانية تقسيم تأكيدات الإدارة على مستوى تقرير الاستدامة** فى كل من؛ **الوجود والحدوث**Existence and Occurrence (أى وجود وحدوث تأكيدات الإدارة بشأن مختلف أبعاد الإستدامة، بالفعل فى تاريخ إعداد تقرير الاستدامة)، **الاكتمال**Completeness (أى إدراج كافة تأكيدات الإدارة بشأن مختلف أبعاد الإستدامة بالفعل دون إغفال أى منها)، **دقة التقييم**Accuracy (أى تقييم تأكيدات الإدارة بشأن مختلف أبعاد

---

[١]**أشار (موسى، ٢٠١٨) لإمكانية تصنيف المخاطر إلى نوعين وفقا لمدى تأثيرها على أصول والتزامات الوحدة وتدفقاتها وهما؛ المخاطر المالية**– والتى تتضمن كلا من؛ مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر السوق-، **والمخاطر غير المالية** –والتى تتضمن كلا من؛ مخاطر الأعمال، المخاطر الاستراتيجية، المخاطر السياسية، مخاطر تكنولوجيا المعلومات، مخاطر ضعف الرقابة الداخلية، والمخاطر المحاسبية.

الإستدامة وفقا للقيم المناسبة لها)، **فترة الإفصاح**Cutoff (أى الافصاح عن تأكيدات الإدارة بشأن مختلف أبعاد الإستدامة وفقا لتوقيتها المقررة بالفعل "أو المتفق عليها فعلا").

أما فيما يتعلق بنطاق خدمة التوكيد المهنى على تقارير الاستدامة، بصفة عامة،فقد أشار البعض (أحمد، ٢٠١٧؛ فرج، ٢٠١٧؛ موسى، ٢٠١٨؛ على، ٢٠١٩) **إلى أن نطاق أداء** تلك الخدمة، **يتحدد بمدى**(كمية، وتوقيت) **الإجراءات** التى سيؤديها مراقب الحسابات، للوصول لحكم مهنى بشأن مدى كفاية وملاءمة الأدلة المتحصل عليها للحكم على صدق تأكيدات الإدارة بشأن الاستدامة، **وهو ما يحكمه عدة** اعتبارات ،**هى**؛ مستوى خطر التكليف Engagement Risk، الأهمية النسبية Materiality، والطبيعة غير المالية لتأكيدات التكليف.

ويعتقد للباحث استنادا على الدراسات السابقة والتى منها (أحمد، ٢٠١٧؛ على، ٢٠١٩) صعوبة وضع إطار لنطاق خدمة التوكيد المهنى على تقارير استدامة الوحدات الاقتصادية، بصفة عامة، يتضمن كافة إجراءات المراجعة التى ينبغى إجرائها عند القيام بتلك الخدمة، نظرًا لاختلاف المعلومات المتعلقة بمختلف أبعاد الاستدامة وتعدد أمثلتها، من وحدة لأخرى، إلا أن تلك الاجراءات تعتمد بصفة أساسية على، الاجراءات التحليلية والمصادقات والملاحظة والتفتيش وإعادة الأداء، إلى جانب إجراءات المراجعة الأخرى.

كما يعتقد الباحث، أنه نتيجة لاختلاف طبيعة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم عن الوحدات كبيرة الحجم، **فينعكس** ذلك بالتبعية **على تضييق مجال** أداء خدمة التوكيد على تقرير إستدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم(**أى انخفاض كمية** المعلومات المفصح عنها ودرجة تعقدها) **وكذلك تبسيط نطاق أداء خدمة التوكيد (أى الاعتماد** على إجراءات مراجعة أبسط وزيادة درجة الاعتماد على الاجراءات التحليلية Analytical Proceduresمقارنة باختبارات التفاصيلTest of Details)، **مقارنة بمجال ونطاق أداء خدمة التوكيد بالوحدات كبيرة الحجم.**

أما بشأن المعايير المهنية Professional Standards[1] **الملائمة لخدمة التوكيد على تقارير استدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم**، فيعتقد الباحث بعد اختلافها عن المعايير المهنية الملائمة لأداء تلك الخدمة فى الوحدات كبيرة الحجم، وقياسا على الدراسات السابقة والتى منها (أحمد، ٢٠١٧؛ على، ٢٠١٩) يمكن أن يستند مراقب الحسابات على كل من؛ **المعيار الدولى** لخدمات التوكيد المهنى بخلاف خدمات المراجعة والفحص المحدود (ISAE No. 3000) وتعديلاته **ونظيره الكندى** (CSAE No. 3000)**والأسترالى**(ASAE No. 3000) **والمصرى** رقم (٣٠٠٠)، **معيار التصديق الأمريكى** (SSAE No. 18)، **معيار المساءلة**(AA1000AS)الخاص بتوفير الارشادات لمقدمى خدمات التوكيد

[1] **أشار (على، ٢٠١٩)إلى** إمكانية **تعريف المعايير المهنية(الصادرة عن** الجهات المهنية والتشريعية) **على أنها** نموذج يحدد القواعد العامة الواجب إتباعها عند تنفيذ عملية المراجعة، فضلا عن اعتبارها بمثابة مقاييس لتقييم مدى كفاءة أداء عملية المراجعة.

على تقارير الاستدامة، **وأخيرا معيار التوكيد الهولندى** الخاص بتكليفات التوكيد على تقرير الاستدامة رقم ٣٤١٠.

وفيما يتعلق بمعايير قياس Measurement Criteria[١] **صدق تأكيدات الإدارة بتقارير استدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم**،فيعتقد الباحث، أيضا، بعد اختلافها عن نظيراتها، **وقياسا على الدراسات السابقة** والتى منها (أحمد، ٢٠١٧؛ على، ٢٠١٩) فيمكن أن تتضمن كلا من؛ المبادئ التوجيهية الصادرة عن مبادرة التقرير العالمى G4–G4، الميثاق العالمى للأمم المتحدة UNGC، معايير المنظمة الدولية للتوحيد القياسى ISO خاصة المعيار الدولى للمسئولية الاجتماعية ISO 26000، دليل حوكمة الشركات الصادر عام ٢٠١٦، الدليل الاسترشادى لإفصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن أداء الاستدامة الصادر عام ٢٠١٩، وأخيرا القوانين واللوائح السارية ذات الصلة.

وأخيرا فيما يتعلق بمتطلبات اعتبار خدمة التوكيد على تقارير استدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم، خدمة مهنية متكاملة، فيتضح أنه **بالاستناد** على الدراسات السابقة والتى منها **(فرج، ٢٠١٧؛ على، ٢٠١٩)، وقياسا على** عملية المراجعة الخارجية التقليدية، **فإن الإطار العام** للتوكيد على تقارير الاستدامة، **بصفة عامة، يتضمن أربع مراحل**، بدءا بمرحلة قبول التكليف مرورًا بمرحلتى تخطيط وتنفيذ أعمال التكليف وصولاً إلى مرحلة إعداد تقرير التوكيد، **كما يعتقد الباحث بعدم اختلاف النواحى الشكلية لذلك الإطار عند التطبيق على الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم، فضلا عن تبسيط أدائه**، حتى يلائم طبيعة تلك الوحدات.

وبالنظرلمرحلة قبول التكليف، فيتضح من تحليل الإصدارات المهنية (ISAE No. 3000; ASAE No. 3000; CSAE No. 3000; CSAE No. 3001; ISAE No. 3410) **بدأ تلك المرحلة** بقبول مراقب الحسابات لتكليفه بمهمة التوكيد على تقارير استدامة الوحدات الاقتصادية، من قبل الجمعية العامة للمساهمين، بعد استيفاء التكليف لمجموعة من الاعتبارات[٢]، وتقييم مراقب الحسابات لمخاطر قبول التكليف (التى تتضمن؛ خطر أعمال العميل Client's Business Risk،

---

[١] **تعتبر معايير القياس** هى معايير أو مستويات تستخدم فى تقييم أو قياس مجال التكليف، وقد تكون معايير صادرة عن جهات محاسبية مثل معايير إعداد التقارير المالية IFRS, IASB، أو معايير صادرة عن جهات غير محاسبية مثل معايير الإفصاح غير المالى، GRI-G4 (موسى، ٢٠١٨؛ على ، ٢٠١٩)

[٢] **فى ذلك السياق** أشارت الإصدارات المهنية والتى منها (ISAE NO. 3000; ASAE No. 3000) لوجود مجموعة من الشروط الواجب توافرها لقبول التكليف، والتى منها، ملاءمة معايير القياس لموضوع التوكيد، قابلية موضوع التوكيد للتحديد والتقييم أو القياس، قدرة مراقب الحسابات على الحصول على الأدلة الكافية والملاءمة للوصول لاستنتاجه بشأن تأكيدات الإدارة المتعلقة بموضوع التكليف، الإلمام المبدائى لمراقب بطبيعة نشاط الوحدة الاقتصادية، تأكد مراقب الحسابات من توافر الخبرات والمهارات الملاءمة لموضوع التكليف. **كما أضاف معيار التوكيد الهولندى رقم ٣٤١٠** أنه ينبغى على مراقب الحسابات الإشارة فى خطابه لقبول التكليف فى حالة احتمال استعانته بأحد الخبراء عند أدائه لمرحلة التخطيط والتنفيذ وإعداد تقرير التوكيد. **ويعتقد الباحث بملاءمة الاستعانة بالخبراء، بالوحدات كبيرة الحجم، بصفة أساسية، مقارنة بالوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم.**

خطر التوكيد Assurance Risk، وخطر أعمال مراقب الحسابات Auditor's Business Risk[1]) **وتنتهى تلك المرحلة** بإرسال مراقب الحسابات خطاب قبول التكليف.

ويعتقد الباحث بعدم اختلاف مرحلة قبول التكليف عند أداء خدمة التوكيد على تقارير استدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم، مقارنة بالوحدات كبيرة الحجم، شكلًا وموضوعًا، فضلًا عن سهولة أداء تلك المرحلة لانخفاض مخاطر قبول التكليف بالوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم وبساطة أنشطتها ومعاملاتها التجارية، ذلك بالإضافة لانخفاض أتعاب تكليف التوكيد.

فيما يتعلق بمرحلة تخطيط أعمال التكليف، فيتضح من تحليل الإصدارات والدراسات السابقة (موسى، ٢٠١٨؛ على، ٢٠١٩؛ ISAE No. 3000; ASAE No. 3000; CSAE No. 3000)**اعتبار مرحلة** تخطيط أعمال التكليف، بمثابة نقطة الانطلاق الحقيقية، لنجاح مراقب الحسابات فى أداء تكليف التوكيد، نظرًا لأن الاعداد الجيد لخطة التوكيد ينعكس بالتبعية على الاعداد الجيد لبرنامج التوكيد. **كما تبدأ مرحلة التخطيط** بالفهم المتعمق لمراقب الحسابات لمختلف النواحى المتعلقة بموضوع التكليف وتحديد مستويات الأهمية النسبية وصولا **لإعداد وتوثيق خطة عامة لمهمة التوكيد، والتى تتضمن**؛ أهداف مهمة التوكيد على تقارير الاستدامة، معايير التوكيد التى سيعتمد عليها عند أداء الخدمة، نطاق ومجال مهمة التوكيد، معايير القياس المستخدمة، المدى الزمنى لمهمة التوكيد (موازنة الوقت المخصصة لكل مجال من مجالات التوكيد).

ويعتقد الباحث بإمكانية انعكاس أداء خدمة التوكيد على تقارير استدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم على تبسيط أداء مرحلة تخطيط أعمال التكليف، نظرا لانخفاض مستويي الخطر المتلازم وخطر الرقابة (ومن ثم انخفاض مستوى خطر التحريفات الجوهرية)، وارتفاع مستوى الخطر المتلازم، وزيادة فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وسهولة تحديد مستويات الأهمية النسبية بالوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم، مقارنة بالوحدات كبيرة الحجم، وهو الأمر الذى ينعكس بالتبعية على وضع خطة عامة لمهمة التوكيد تنطوى على نطاق ومجال أقل لأداء تلك الخدمة.

أما فيما يتعلق بمرحلة تنفيذ أعمال تكليف التوكيد، فيتضح من تحليل الاصدارات والدراسات السابقة(ISAE No. 3000; ASAE No. 3000; CSAE No. 3000; NIVRA, 3410؛ موسى، ٢٠١٨؛ على، ٢٠١٩)بأنها تستهدف فى الأساس جمع وتقييم أدلة الاثبات، وتعتمد على قيام مراقب الحسابات بتنفيذ **مجموعة من الإجراءات**،تعتبر بمثابة أدوات لجمع الأدلة يمكن الاعتماد عليها فى تأييد استنتاجه الفنى المحايد، **وتتضمن هذه كل من**؛ الاختبارات الأساسية للعمليات Substantive Tests of Transactions، الإجراءات التحليلية، اختبارات التفاصيل، والاختبارات الإضافية للتفاصيل.

---

[1]**أشار** (Arens *et al.,* 2014؛ على، ٢٠١٩) إلى اعتبار، **كلا من؛ خطر التوكيد** (يعتمد على عدة عوامل، كمدى وجود أوجه ضعف جوهرية بهيكل الرقابة الداخلية وعدم إعداد التقارير المطلوب التوكيد بشأنها فى الوقت المناسب)، **وخطر أعمال العميل** (الذى ينجم عن حدوث تغييرات فى البيئة الخارجية أو الصناعة والتى لا يمكن تخفيض حدتها) **من المخاطر** التى تكون **خارج نطاق سيطرة** مراقب الحسابات. **بينما يقع خطر أعمال مراقب الحسابات** (الذى يتمثل فى فقدان السمعة وتحمل تكاليف التقاضى) **كليا تحت نطاق سيطرة** مراقب الحسابات.

ويعتقد الباحث بسهولة أداء مرحلة تنفيذ أعمال التكليف، أيضا، عند أداء خدمة التوكيد بالوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم، نظرًا لاعتبار مرحلة التنفيذ، هى انعكاس لما تم إعداده فى الخطة العامة، ومن ثم برنامج التوكيد (المنتج النهائى لمرحلة التخطيط)، وبالتالى فإن أداء تلك الخدمة بالوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم ينعكس على انخفاض كمية الاجراءات المستند عليها فضلا عن زيادة الاعتماد على الاجراءات التحليلية مقارنة باختبارات التفاصيل.

وأخيرا فيما يتعلق بمرحلة التقرير عن نتائج أعمال التوكيد على تقارير استدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم[1]**، ويتضح من تحليل** الإصدارات المهنية والدراسات السابقة والتي منها (ISAE No. 3000; Arens *et al.,* 2014؛ على، ٢٠١٩)**يجب أن يتضمن تقرير التوكيد المهنى على مجموعة من العناصر الشكلية والتى تتضمن كل من؛ عنوان يوضح** أنه تقرير توكيد مهنى مستقل (تقرير مراقب الحسابات المستقل عن أعمال التوكيد المهني على إفصاح الوحدة عن الاستدامة)، **الطرف أو الأطراف** الموجه إليهم التقرير، **تحديد ووصف** مجال التكليف (الفترة التى يغطيها التقرير، أسم الوحدة الاقتصادية، طبيعة المعلومات التى تم التوكيد عليها)، **مسئولية** مراقب الحسابات(ملخص ما تم أدائه، والإشارة إلى أنه تم أداء مهمة التكليف وفقا للمعايير المهنية لخدمات التوكيد المهني،)، مسئولية الإدارة، ملائمة وإتاحة معايير القياس، استنتاج مراقب الحسابات بشأن مجال التكليف والإشارة لأسباب تعديل استنتاجه (إن وجد)، تاريخ التقرير، توقيع مراقب الحسابات، وعنوان منشأة المحاسبة والمراجعة.**ويعتقد الباحث بعدم اختلاف أداء مرحلة التقرير عن نتائج أعمال التوكيد على تقارير الاستدامة بالوحدات الاقتصادية، سواء أكانت الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم أو الوحدات كبيرة الحجم.**

٤. مردود التوكيد المهنى على الإفصاح عن استدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم على قرار منح الائتمان:

استجابة للاهتمام المتزايد في بيئة الأعمال المعاصرة نحو الاهتمام بقضايا استدامة الوحدات الاقتصادية، بصفة عامة، والوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم، بصفة خاصة، **وزيادة حرص** الجهات المهنية والتشريعية والمنظمات غير المحاسبية(GRI, ISO) على إصدار العديد من الإرشادات ذات الصلة بكيفية الإفصاح عن الإستدامة. **انعكس ذلك على** زيادة طلب أصحاب المصالح، خاصة مانحى الائتمان، على توافر المعلومات غير المالية، خاصة المعلومات المتعلقة بالاستدامة، إلى جانب المعلومات المالية، باعتبارها أحد المدخلات الرئيسية لعملية اتخاذ قرارات منح الائتمان[2](شرف، ٢٠١٥؛ فرج، ٢٠١٧). **واستنادا لما أشار إليه** (صالح، ٢٠١٤؛ شرف، ٢٠١٥) **فيمكن القول بتزايد** طلب

---

[1]**فى ذلك الصدد أشار** (شحاته، ٢٠١٤؛ على، ٢٠١٩) لاعتبار التقرير بمثابة المنتج النهائى لأداء عملية التوكيد، والذى يعتبر بمثابة الأداء التى يتم من خلالها توصيل مراقب الحسابات لاستنتاجه لمختلف أصحاب المصالح بشأن مدى توافق تأكيدات الإدارة المتعلقة بالاستدامة مع معايير القياس المعمول بها من عدمه.

[2]**فى ذلك السياق أوضح** شرف (٢٠١٥) **أن قرار منح الائتمان،** هو قرار يأخذ الرفض أو القبول المشروط لطلبات التسهيلات الائتمانية المقدمة من العملاء وذلك فى ضوء مجموعة حاكمة لنشاط الائتمان.**كما يستند هذا القرار** على إعداد دراسة ائتمانية متكاملة للعميل طالب التسهيل فضلا عن إجراء البنك (جهة الأقراض) تقدير للعائد المتوقع من اتخاذ ذلك القرار، **ذلك بالإضافة لاعتماد اتخاذ ذلك القرار، بصفة أساسية، على** مدى كفاءة جهة الاقراض وخبرة العاملين بأقسام الائتمان ومتخذى القرار الائتمانى ومدى تقييم الضمانات المقدمة من العملاء.

مانحى الائتمان، على المعلومات المتعلقة بالاستدامة، بالوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم، **حتى يمكن زيادة** قدرة جهات منح الائتمان، البنوك بصفة أساسية، من تقييم وإدارة الخطر البيئى المرتبط بعمليات الاقراض، ومن ثم تخفيض حدة المعوقات التمويلية التى تعيق تنمية تلك الوحدات.

ونتيجة لزيادة اعتماد مانحى الائتمان على معلومات الاستدامة، فى عملية اتخاذ قراراتهم، **فقد أشارت دراسة** فرج (٢٠١٧) لإدراك، أصحاب المصالح، خاصة مانحى الائتمان، للقيمة المضافة، المحققة من أداء خدمة التوكيد على الافصاح عن الإستدامة. **وفى ذلك الصدد** خلص البعض (Ramdan, 2016; Habib, 2017; Zoggel, 2017)إلى قيام جهات منح الائتمان بزيادة قيمة القروض الممنوحة وتخفيض معدلات الفائدة وحجم الضمانات المطلوبة بالنسبة للوحدات الاقتصادية التى تقوم بالافصاح عن تقرير استدامتها مرفق معه تقرير للتوكيد عليه، مقارنة بالوحدات التى تقوم بالافصاح عن تقرير استدامتها بدون توكيد.

وعلى نفس النحو أشار (Janggu *et al.*, 2013؛ شحاته، ٢٠١٤؛ موسى، ٢٠١٨؛ على ، ٢٠١٩) إلى انعكاس أداء خدمة التوكيد على الافصاح عن الاستدامة على زيادة مصداقية المعلومات المفصح عنها، بتقرير الاستدامة، وتخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات وتحسين مستوى جودة المعلومات،ومن ثم زيادة قدرة مانحى الائتمان على فهم كيفية إدارة الوحدات لمخاطرها الاجتماعية والبيئية وتحسين صورة الوحدات الاقتصادية، الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم بصفة خاصة، فى أعين متابعيها، وهو ما ينعكس بالتبعية إيجابا على سلوك مانحى الائتمان عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

٥. خلاصة البحث وفرص البحث المحاسبي المستقبلية:

استهدفت الورقة إقتراح إطار مبرر مهنيا لدور مراقب الحسابات فى التوكيد على الإفصاح عن إستدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم، والتى تنعكس على ترشيد القرارات الاقتصادية، خاصة قرار منح الائتمان، وذلك من خلال دراسة وتحليل الإصدارات المهنية والدراسات الأكاديمية السابقة، فى هذا المجال بصفة عامة، وفى الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم، بصفة خاصة.

وفى ذلك الصدد خلصنا لإمكانية تعريف خدمة التوكيد المهنى على تقارير استدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم على أنها "عملية منظمة للتجميع والتقييم الموضوعى للأدلة الخاصة بتأكيدات الإدارة بشأن الأداء المستدام، وفقا لمختلف أبعاده، بما يمكن مُقدم الخدمة، مراقب الحسابات، باعتباره رئيسا لفريق عملية التوكيد، من الوصول لاستنتاج إيجابى فنى ومحايد بشأن مدى صدق وعدالة هذه التأكيدات، وفقا لمعايير القياس السارية، وتوصيل استنتاجه، لمختلف أصحاب المصالح، بما فيهم الإدارة. كما أنها تستهدف فى المقام الأول تحسين جودة معلومات الاستدامة وسياق إنتاجها.

كما توصلنا إلى إمكانية أداء مراقب الحسابات، بمفرده، بدون الاستعانة بالخبراء خاصة فى المجال البيئى،لخدمة التوكيد على تقارير استدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم، نظرًا لعدم تعقد عملياتها ومعاملاتها التجارية وانخفاض عدد أنشطتها، **فضلا** عن إمكانية **تضييق ومحدودية المعلومات المتعلقة**، بمختلف أبعاد الاستدامة، **باعتبارها مجال خدمة** التوكيد المهنى على تقارير استدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم، **مقارنة** بالوحدات كبيرة الحجم. **وتبسيط أداء مختلف** مراحل **خدمة** التوكيد

على تقارير الاستدامة، بداءا بمرحلة قبول التكليف وصولا لمرحلة **التقرير عن نتائج التكليف**، بالوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم مقارنة بالوحدات كبيرة الحجم.

وأخيرا توصلنا إلى انعكاس أداء خدمة التوكيد على تقارير استدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم على ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، خاصة قرارات منح الائتمان، نتيجة لإدراك أصحاب المصالح، خاصة مانحى الائتمان للقيمة المضافة المحققة من أداء عملية التوكيد على تقارير الاستدامة، وهو ما ينعكس إيجابا على تنمية الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم ومن ثم الارتقاء بالتنمية الاقتصادية، خاصة فى الدول النامية، كما هو حال فى مصر.

وختاما فإننا نعتقد بأهمية اتجاه البحث المحاسبي فى مصر مستقبلا نحو المجالات التالية؛ دور مراقب الحسابات في الفحص المحدود لإفصاح الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم المقيدة فى البورصة عن أدائها المستدام– دراسة تجريبية، أثر توكيد مراقب الحسابات على تقارير استدامة الوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم على قرار منح الائتمان– دراسة تجريبية، محددات جودة خدمة التوكيد المهنى على تقارير الاستدامة مقارنة بمحددات جودة المراجعة التقليدية السنوية– دراسة تجريبية، مدى كفاءة مراقب الحسابات في إصدار الحكم المهنى على الأهمية النسبية فى حالتى التوكيد المالي وغير المالي على الاستدامة – دراسة تجريبية مقارنة.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

- أحمد، عمرو السيد. ٢٠١٧. نحو إطار مقترح لدور مراقب الحسابات فى التوكيد المهنى على إفصاح الشركات على الاستدامة. **المؤتمر العلمى الأول لقسم المحاسبة والمراجعة بعنوان "دور المحاسبة والمراجعة فى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر"**. كلية التجارة، جامعة الاسكندرية ١٩٢٣-١٩٦٧
- الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء. ٢٠١٠. **دراسة المؤسسات غير المصرفية الحكومية ودورها فى تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى مصر**. متاح على: www.capmas.gov.eg
- الصباغ، أحمد عبده السيد. ٢٠١٦. **إطار مقترح لمعالجة المشاكل المحاسبية فى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم فى جمهورية مصر العربية**. رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية.
- المركز المصري لدراسات السياسات العامة. ٢٠١٨. **دليل قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة فى مصر- المشكلات والإصلاحات اللازمة لبيئة أعمال جيدة فى مصر**. متاح على: www.ecpps.org
- الهيئة العامة للرقابة المالية. ٢٠١٦. **الدليل المصرى لحوكمة الشركات**. قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٦. متاح على: www.asa.gov.eg.
- _____. ٢٠١٩. **الدليل الاسترشادى لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الاستدامة**. متاح على: www.asa.gov.eg.
- رئيس الجمهورية. ٢٠٠٤. **قانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ فى شأن تنمية المنشأت الصغيرة. الجريدة الرسمية**، العدد رقم (٢٤). متاح على: www.eeaa.gov.eg
- شرف، إبراهيم أحمد إبراهيم. ٢٠١٥. **أثر الافصاح غير المالى عبر تقارير الأعمال المتكاملة على تقييم أصحاب المصالح لمقدرة الشركة على خلق القيمة- دراسة ميدانية وتجريبية**. رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة جامعة الاسكندرية.
- شحاته، السيد شحاته. ٢٠١٤. أثر توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن مسئوليتها الاجتماعية على قرارى الاستثمار ومنح الائتمان- دراسة ميدانية وتجريبية. ***مجلة المحاسبة والمراجعة AUJAA***، كلية التجارة جامعة بنى سويف، ٢(١):١٢٧-١٨٥.
- صالح، صفاء احمد محمود محمد. ٢٠١٤. **أثر اختلاف مستوى التوكيد المهني لمراقب الحسابات على قرارات منح الائتمان للمنشآت الصغيرة والمتوسطة- دراسة تجريبية**. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية.
- على، عبدالوهاب نصر. ٢٠١٩. متى يكون توكيد مراقب الحسابات على تقارير استدامة الشركات خدمة مهنية متكاملة؟. ***المجلة العلمية التجارة والتمويل***، كلية التجارة، جامعة طنطا عدد خاص بالمؤتمر العلمى الثالث (المجلد الأول)٥٨- ٧٠.
- فرج، هانى خليل. ٢٠١٧. أثر توكيد مراقب الحسابات على تقارير استدامة الشركات المقيدة بالبورصة على قرار منح الائتمان- دراسة تجريبية. ***مجلة الفكر المحاسبي***، كلية التجارة، جامعة عين شمس ٢١(١):٦٢٣-٦٨٣.
- مهران، كريم جابر. ٢٠١٥. **أثر التوكيد المهنى على افصاح الشركات عن مدى التزامها بالممارسات القياسية للحوكمة على سلوك متخذى قرار الاستثمار فى الأسهم**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

- موسى، سعاد زغلول عبده. ٢٠١٨. **أثر توكيد المراجع الخارجي على تقارير الأعمال المتكاملة على قرارای الاستثمار ومنح الائتمان– دراسة تجريبية.** رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة– جامعة الإسكندرية.
- نمير، أمينة رمضان. ٢٠١٤. إطار مقترح لمتطلبات التوكيد على الإفصاح عن انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى– دراسة ميدانية. ***مجلة الفكر المحاسبى،*** كلية التجارة، جامعة عين شمس عدد خاص(الجزء الأول): ٢٩٥–٣٥٣.
- وزارة الاستثمار. ٢٠٠٨.**مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية.** معيار المراجعة المصرى رقم ٣٠٠٠ متاح على: *www.asa.gov.eg*
- وزارة المالية. ٢٠١٢. **قرار وزير المالية رقم ٥٤ لسنة ٢٠١٢ بشأن قواعد وأسس المحاسبة الضريبية للمنشآت الصغيرة وإجراءات تحصيل الضريبة على أرباحها**. متاح على: *www.mof.gov.eg*
- يوسف، محمد محمود عبدالله. آليات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نماذج من التجربة المصرية. متاح على: *http://scholar.cu.edu.eg*

المراجع الأجنبية:

- Accountability. 2008.**AA1000 Assurance Standard.** Available at: *www.accountability.org*.
- Accountancy. 2017. How to Respond to Assurance Needs on Non- Financial Information. Available at: *www.accountancyeurope.eu*.
- American Institute of Certified Public Accountant (AICPA). 1997. **Special Committee on Assurance Services SCAS.** Available at: *www.aicpa.org*.
- . 2016. **Statement on Standards For Attestation Engagements.** SSAE No. 18. **.** Available at: *www.aicpa.org***.**
- Arens, A. A., R. J. Elder, and M. S. Beasley. 2014. **Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach 14th Edition**. Upper Saddle River, NJ: Prentice- Hall.
- Auditing and Assurance Standards Board (AASB). 2015a. **Attestation Engagements other than Audit or Reviews of Historical Financial Information.** CSAE No. 3000. Available at: *www.auasb.gov.au*.
- . 2015b. **Direct Engagement.** CSAE No. 3001. Available at: *www.auasb.gov.au*.
- Australian Government: Auditing and Assurance Standards Board (AUASB). 2014a. **Framework for Assurance Engagement.** Available at: *www.auasb.gov.au*.
- 2014b. **Assurance or Reviews of Historical Financial Information.** ASAE No. 3000. Available at: *www.auasb.gov.au*.
- Azudin, A., and N. Mansor. 2018. Management accounting practices of SMEs: the impact of organization DNA, business potential and operational Technology. ***Asia Pacific Management Review*** 23: 222-226.
- Berisha, G., and J. S. Pula. 2015. Defining Small and Medium Enterprises: A Critical Review. ***Academic Journal of Business, Administration, Law and Social Sciences*** 1(1):17-28.
- Elford, A. C., and C. H. Daub. 2019. Solutions for SMEs Challenged by CSR: A multiple Cases Approach in the Food Industry within the DACH-Region. ***Sustainability***11(4758):1-31
- Elliot, K. R. 2002. Twenty First Century Assurance. ***Journal of Practice and Theory*** 21(1)
- European Federation of Accountants and Auditors for SMEs (EFAA). 2019. **Evidence on the Value of Audit for SMEs in Europe.** Available at: *www.efaa.com*.

- Ghandar, A., and J. Purcell. 2012. A Guide for Assurance on SME Sustainability Reports. Available at: *www.cpaaustralia.com*
- Global Reporting Initiative (GRI). 2013. The External Assurance of Sustainability Reporting. Available at: *www.globalreporting.org.*
- Habib, M. S. F. 2017. **The effect pf corporate social responsibility on cost of Equity & Debt.** Published a Thesis in Fulfillment of the Requirement for the Degree of Master, Radboud University Nijmegen.
- International Auditing and Assurance Standard Board (IAASB). 2012. **Assurance Engagements on Greenhouse Gas Statements.** ISAE No. 3410. Available at: *www.ifac.org*
- 2013. **Revised Assurance Engagement Other than Audits or Reviews of Historical Information.** ISAE No. 3000. Available at: *www.ifac.org*
- Janggu, T., F. Darusi, Y. Sawani, and M. M. Zain. 2013. Assurance of CSR and sustainability Reports: Empirical Evidence from an Emerging Economy. ***Journal of Energy Technologies and Policy***3(11):390-396.
- Kolk, A., and P. Perego. 2012. Multinationals Accountability on Sustainability: The Evolution of third- party assurance of Sustainability reports. ***Journal of Business Ethics*** 10(2):173-190.
- Medel, F., S. E. Care, L. Garcia, and M. Anido. 2011. Reporting Models for Corporate Sustainability in SMEs. Available at: *www.reascarccgate.net.*
- Miller, K. C., L. Fink, and T. Y. Proctor. 2017. Current trends and Future Expectations in External Assurance for Integrated Corporate Sustainability Report. ***Journal of Legal, Ethical & Regulatory Issues*** 20(1):11-17.
- Ministry of Foreign Trade. 2004. **SMEs Definition study Phase II.** Available at: *www.mof.gov.eg.*
- Netherlands Institute of Registered Accountants (NIVRA). 2007. **Assurance Engagements relating to Sustainability Reports.** No. 3410. Available at: *www.nivra.org.*
- Nilipour, A., T. A. De Silva, and J. Roudaki. 2017. State of Sustainability Reporting Assurance in New Zealand. **7th Annual International Conference on Accounting & Finance** 94-102.
- Organization for Economic Co-Operation and Development (OECD). 2017. Enhancing the Contributions of SMEs in a Global and Digitalized Economy. Available at: *www.oecd.org.*
- Ramad, M. M. 2016. The demand for corporate sustainability reports Assurance by Companies close to violating their debt covenants- An Empirical Study. ***Journal of Accounting & Auditing*** 4(1): 181-202.
- Simnett, R., A. Vanstraelen, and W. F. Chua. 2009. Assurance on Sustainability Reports: An International Comparison. ***The Accounting Review*** 86(3):937-967.
- Steinhofel, E., M. Galeitzke, K. Kohl, and R. Orth. 2019. Sustainability Reporting in German Manufacturing SMEs. Available at: *www.ssrn.com.*
- Walt, C. V. D. 2018. **Sustainability Reporting Practices in Small- to- Medium Sized Enterprises.** Published a Thesis in Fulfillment of the Requirement for the Degree of Masterin Business, University of Tampere, school of Management.
- Zoggel, D. V. 2017. Assurance of Non- Financial information and the cost of debt. Available at: *http://theses.ubu.ru*
- Zotorvie, J. S. T. 2017. A study of financial accounting practices of Small and Medium Scale Enterprises (SMEs) in Ho Municipality Ghana. ***International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*** 7(7): 29-39.